

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العدل

مشروع قانون يعدل ويتم القانون رقم 07-18 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439
الموافق 10 يونيو سنة 2018 والمتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في مجال معالجة
المعطيات ذات الطابع الشخصي.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

مشروع قانون يعدل ويتمم

القانون رقم 07-18 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018 والمتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

(عرض الأسباب)

تعرف المنظومة القانونية الوطنية في السنوات الأخيرة إصلاحات عميقة في مختلف الميادين ذات الصلة بالحقوق والحريات، لاسيما إزاء المخاطر التي تهدد الحياة الخاصة بسبب الانتشار الواسع لاستعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، ويعد القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 يونيو 2018 والمتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، من أهم القوانين التي تعنى بحقوق الأشخاص وحماية حياتهم الخاصة.

لقد استثنى القانون السالف الذكر من مجال تطبيقه المعطيات ذات الطابع الشخصي المحصل عليها والمعالجة لأغراض الوقاية من الجرائم ومتابعة مرتكبيها وقمعها وتلك المنصوص عليها في قواعد البيانات القضائية، غير أن تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها من إرهاب وفساد واتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية وغيرها، اقتضى التبادل المكثف للمعلومات الأمنية والقضائية، كما جعل من التعاون الدولي في شكله الأمني والقضائي الوسيلة الأنجع للوقاية من الاجرام ومكافحته.

إن هذا التعاون يستلزم نقل المعلومات والمعطيات ذات الطابع الشخصي المتعلقة بالمتورطين في هذه الأفعال وبالضحايا والشهود وغيرهم من الأشخاص المعنيين، وهو ما يقتضي تعزيز منظومة حماية الأشخاص الطبيعيين عند معالجة معطياتهم الشخصية، يندرج مشروع هذا القانون الذي يعدل ويتمم القانون رقم 07-18 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018 والمذكور أعلاه، وفي هذا الإطار بالذات ويهدف الى سد الفراغ القانوني الموجود في هذا المجال، وتتعلق أهم الأحكام المنصوص عليها في هذا المشروع بـ:

أولاً-معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي لأغراض الوقاية من الجرائم وإجراء التحريات والتحقيقات والمتابعة الجزائية وتنفيذ العقوبات وتطبيقها، يحدد المشروع:

1-المبادئ الأساسية التي يجب احترامها عند المعالجة: ينص المشروع على أنه لا يمكن معالجة هذه المعطيات إلا من طرف السلطة القضائية والمصالح والهيئات المخولة قانونا بالتحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ومساعدتي العدالة ومصالح ادارة السجون وانه لا يشترط الموافقة المسبقة للشخص المعني لمعالجتها ، هذه الأخيرة التي لا تتم إلا لأغراض الوقاية من الجرائم والكشف عنها وإجراء التحريات والتحقيقات والمتابعة الجزائية وتنفيذ العقوبات وتطبيقها، كما ينص المشروع على أنه لا يمكن ان تؤسس الاحكام القضائية التي تقتضي تقييما لسلوك شخص على المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي المتضمنة تقييم بعض جوانب شخصية المعني،

2-التزامات المسؤول عن المعالجة: يتعين على المسؤول عن المعالجة التمييز بين المعطيات المتعلقة بفئات الأشخاص المعنية لاسيما الأشخاص الذين توجد اسباب جدية للاعتقاد انهم قد ارتكبوا او على وشك ارتكاب جريمة والأشخاص المدانين بارتكاب جريمة والأشخاص الذين يعتقد أنهم ضحايا لجرائم والأشخاص الذين قد يطلب منهم الادلاء بشهادتهم في التحقيقات،

3-حقوق الشخص المعني: يكرس مشروع هذا القانون جملة من الضمانات التي تهدف الى حماية حقوق الشخص الذي تعالج معطياته ويتعلق الأمر لاسيما بالحق في الاعلام والحق في الولوج إلى المعطيات، اذ يمكن للمعني طلب التأكيد على أن معطياته الشخصية كانت محل معالجة أم لا وغايات ذلك والجهة التي ترسل إليها والحق في تصحيح أو مسح المعطيات إذا كانت غير صحيحة أو غير مكتملة.

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTÈRE DE LA JUSTICE

Projet de loi modifiant et complétant la loi n° 18-07 du 25 Ramadhan 1439 correspondant au 10 juin 2018 relative à la protection des personnes physiques dans le traitement des données à caractère personnel.

(Exposé des motifs)

L'arsenal juridique national connaît ces dernières années, de profondes réformes dans les divers domaines liés aux droits et libertés, notamment face aux menaces qui pèsent sur la vie privée, en raison de la généralisation de l'utilisation des technologies de l'information et de la communication. La loi n°18-07 du 10 juin 2018 relative à la protection des personnes physiques dans le traitement des données à caractère personnel est l'une des lois les plus importantes qui ont trait aux droits des personnes et à la protection de leur vie privée.

La loi susmentionnée a exclu de son champ d'application les données à caractère personnel obtenues et traitées à des fins de prévention, de poursuite des auteurs et de répression des infractions et celles prévues dans les bases de données judiciaires. Toutefois, l'extension sans cesse de la criminalité organisée sous ses diverses formes dont le terrorisme, la corruption, le trafic de drogues et stupéfiants et autres, a rendu nécessaire l'échange intensif d'informations et a fait de la coopération internationale, dans ses formes sécuritaire et judiciaire, le moyen le plus efficace de prévenir et de lutter contre la criminalité.

Cette coopération nécessite le transfert d'informations et de données à caractère personnel relatives aux personnes impliquées dans ces actes, aux victimes, aux témoins et aux autres personnes concernées, ce qui nécessite le renforcement du dispositif de protection des personnes physiques lors du traitement de leurs données personnelles. Le présent projet de loi qui modifie et complète la loi n° 18-07 du 25 Ramadhan 1439 correspondant au 10 juin 2018 susmentionnée, s'inscrit dans ce cadre et a pour objet de combler le vide juridique qui existe dans ce domaine. Les principales dispositions prévues dans le présent projet ont trait au :

I- Traitement des données à caractère personnel à des fins de prévention des infractions, d'investigations, d'enquêtes, de poursuites pénales et d'exécution et d'application des peines,
le projet fixe :

1-les principes fondamentaux doivent être respectés lors du traitement : il prévoit que ces données ne peuvent être traitées que par l'autorité judiciaire, les services et organismes légalement habilités à rechercher les infractions et à identifier les auteurs, les auxiliaires de justice et les services de l'administration pénitentiaire. Le consentement préalable de la personne concernée n'est pas requis pour leur traitement. Ces données ne peuvent être traitées qu'à des fins de prévention des infractions, d'enquêtes, de poursuites pénales, d'exécution et d'application de peines. En outre, le projet prévoit que les décisions judiciaires qui nécessitent une évaluation du comportement de la personne concernée ne peuvent être fondées sur le traitement automatisé des données à caractère personnel impliquant l'appréciation de certains aspects de la personnalité du concerné ;

2-les obligations du responsable du traitement : le responsable du traitement doit distinguer entre les données relatives aux catégories de personnes concernées, notamment les personnes pour lesquelles existent des raisons sérieuses de penser qu'elles ont commis ou sont sur le point de commettre une infraction, les personnes condamnées pour une infraction, les personnes présumées victimes d'une infraction et les personnes susceptibles d'être appelées à témoigner dans le cadre des enquêtes ;

3- les droits de la personne concernée: le présent projet de loi consacre un ensemble de garanties visant à protéger les droits de la personne dont les données personnelles sont traitées. Il s'agit notamment du droit à l'information et du droit d'accès aux données, lesquels permettent à la personne concernée de demander la confirmation que ses données personnelles sont ou ne sont pas traitées, les finalités pour lesquelles elles sont traitées et le destinataire à laquelle elles sont transmises. Il s'agit également du droit de rectifier ou de supprimer les données inexacts ou incomplètes.

ويمكن أن يمارس الشخص المعني هذه الحقوق عن طريق السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

غير أنه يمكن تقييد ممارسة هذه الحقوق لاسيما لتفادي عرقلة الإجراءات الرسمية أو القضائية وتدابير الوقاية من الجرائم أو الكشف عنها أو اجراء التحريات أو التحقيقات أو المتابعات الجزائية أو تنفيذ وتطبيق العقوبات أو لحماية الأمن العام أو حقوق وحريات الآخرين،

4-دراسة أثر المعالجة على حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي: قد يؤدي إدخال التكنولوجيات الجديدة في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي إلى مخاطر على حقوق وحريات الأشخاص، لذلك ينص المشروع على قيام المسؤول عن المعالجة بتحليل أثر المعالجة المزمع مباشرتها ومخاطرها والتدابير التي يمكن اتخاذها لمواجهة هذه المخاطر،

5-أمن وسلامة معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي: اعتبارا لأهمية أمن وسلامة المعطيات ذات الطابع الشخصي في عمليات المعالجة، يلزم المشروع المسؤول عن المعالجة والمعالج من الباطن بوضع التدابير التقنية والتنظيمية المناسبة، بما يضمن حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من الاتلاف أو الضياع أو النشر والولوج غير المرخصين،

6-الإخطار بانتهاك المعطيات ذات الطابع الشخصي: في حالة خرق معطيات ذات الطابع الشخصي، يلزم المشروع المسؤول عن المعالجة بإخطار السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، كما يلزم المعالج من الباطن بإخطار المسؤول عن المعالجة بذلك،

7-التعاون مع السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي واستشارتها: يتعين على المسؤول عن المعالجة والمعالج من الباطن أن يتعاونوا مع السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ويستشيرانها قبل أية معالجة تتعلق بملف جديد مزمع إنشاؤه في حالة وجود مخاطر أظهرتها دراسة الأثر أو وجود مخاطر محتملة بسبب استعمال تكنولوجيات جديدة،

8- نقل المعطيات إلى دولة أخرى أو منظمة دولية: اعتبارا لحساسية نقل المعطيات ذات الطابع الشخصي على حقوق الأشخاص، يقترح المشروع تأطير هذا النقل بما يضمن التوفيق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وينص على أنه يمكن نقل هذه المعطيات، نحو دولة أخرى أو منظمة دولية، إذا كان ذلك ضروريا لأغراض الوقاية من الجرائم أو الكشف عنها أو لإجراء التحريات أو التحقيقات أو المتابعة الجزائية أو تنفيذ العقوبات ويراعى في ذلك لاسيما خطورة الجريمة والغرض الذي يتم من أجله نقل المعطيات ومستوى الحماية في الدولة أو المنظمة الدولية التي يتم نقل المعطيات إليها.

وينص المشروع على إمكانية استطلاع رأي السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي قبل نقل المعطيات.

ثانيا: تعزيز مهام السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي:

قصد تمكينها من أداء مهامها على أكمل وجه وعلى مستوى جميع التراب الوطني، ينص المشروع على تزويد السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بأقطاب جهوية تتكفل بمهام المراقبة والتدقيق على مستوى الهيئات والأشخاص المعالجين للمعطيات ذات الطابع الشخصي وفقا للشروط والكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.

La personne concernée peut exercer ces droits par l'intermédiaire de l'autorité nationale de protection des données à caractère personnel.

Toutefois, l'exercice de ces droits peut être restreint, notamment pour éviter d'entraver les procédures officielles ou judiciaires ; les mesures de prévention ou de détection des infractions, le déroulement d'enquêtes, d'instructions, de poursuites pénales ou d'exécution des peines ; ou pour la protection de la sécurité publique ou des droits et des libertés d'autrui ;

4-l'étude d'impact du traitement sur la protection des données à caractère personnel : l'introduction de nouvelles technologies dans le traitement des données à caractère personnel peut présenter des risques pour les droits et libertés des individus. Partant de ce fait, le projet prévoit que le responsable du traitement étudie l'impact, les effets et les risques du traitement envisagé ainsi que les mesures qui peuvent être prises pour y faire face ;

5- la sécurité et l'intégrité du traitement des données à caractère personnel : vu l'importance de la sécurité et de l'intégrité des données à caractère personnel dans les processus de traitement, le projet oblige le responsable du traitement et le sous-traitant de prendre les mesures techniques et organisationnelles appropriées, de manière à garantir la protection des données à caractère personnel contre la destruction, la perte, la diffusion et l'accès non autorisés ;

6- la notification des violations des données à caractère personnel : en cas de violation de données à caractère personnel, le projet fait obligation au responsable du traitement d'informer l'autorité nationale de protection des données à caractère personnel et le sous-traitant d'en informer le responsable du traitement,

7- la coopération et la consultation de l'autorité nationale de protection des données à caractère personnel: le responsable du traitement et le sous-traitant doivent coopérer avec l'autorité nationale de protection des données à caractère personnel et la consulter avant tout traitement relatif à un nouveau fichier s'il existe des risques identifiés par l'étude d'impact ou des risques potentiels dus à l'utilisation de nouvelles technologies ;

8- le transfert de données vers un autre pays ou une organisation internationale : considérant la sensibilité du transfert de données à caractère personnel sur les droits des personnes, le projet propose d'encadrer ce transfert de manière à garantir la conciliation entre l'intérêt public et l'intérêt privé. Ainsi, les données peuvent être transférées vers un autre pays ou une organisation internationale lorsque cela est nécessaire à des fins de prévention et de détection des infractions, d'investigations, d'enquêtes, de poursuites pénales, d'exécution et d'application de peines. Il est tenu compte, dans ce cas, notamment de la gravité de l'infraction, la finalité pour laquelle les données sont transférées et le niveau de protection dans le pays ou l'organisation internationale vers lesquels les données sont transférées.

En outre, le projet prévoit que l'autorité nationale de protection des données à caractère personnel peut être consultée avant le transfert des données.

II- Renforcement des missions de l'autorité nationale de protection des données à caractère personnel :

Afin de lui permettre d'accomplir pleinement ses missions et sur l'ensemble de l'étendue du territoire nationale, le projet prévoit que l'Autorité nationale de protection des données à caractère personnel est dotée de pôles régionaux chargés du contrôle et de l'audit auprès des institutions et des personnes traitant des données à caractère personnel, conformément aux conditions et modalités fixées par voie réglementaire.

ثالثا- أحكام مشتركة:

يقترح المشروع تعزيز الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018 والمذكور أعلاه، بإدراج أحكام جديدة تطبق على جميع أنواع المعالجة ويتعلق الأمر بـ:

1- وجوب تعيين مندوب لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي:

يقوم المسؤول عن المعالجة بتعيين مندوب لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي يتولى لاسيما تقديم المشورة له ومراقبة الامتثال للأحكام القانونية ذات الصلة والعمل كنقطة اتصال مع السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي،

2- وجوب مسك سجلات ودفاتر المعالجة:

يتعين على كل من المسؤول عن المعالجة والمعالج من الباطن مسك سجل نشاطات المعالجة يحتوي على معلومات تتعلق لاسيما بأنواع الملفات المفتوحة وغايات المعالجة وفئات الأشخاص المعنيين بها.

كما يتعين على كل منهما مسك دفتر عمليات المعالجة لتوثيق العمليات اليومية للجمع والتسجيل والحفظ وغيرها ويستخدم هذا الدفتر لأغراض التحقق من شرعية المعالجة والمراقبة الداخلية وضمان سلامة المعطيات وأمنها.

ويجب أن يمسك السجلان المذكورين أعلاه، ورقيا أو الكترونيا ويوضعان تحت تصرف السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بناء على طلبها.

ذلكم هو مضمون مشروع هذا القانون.

III-Dispositions communes :

Le projet propose de renforcer les dispositions de la loi n° 18-07 du 25 Ramadhan 1439 correspondant au 10 juin 2018 susvisée, en intégrant de nouvelles dispositions applicables à tous les types de traitements. Il s'agit de :

1-l'obligation de désigner un délégué à la protection des données à caractère personnel:

Le responsable du traitement désigne un délégué à la protection des données à caractère personnel, chargé notamment de le conseiller, de veiller au respect des dispositions légales pertinentes et d'agir en tant que point focal avec l'autorité nationale de protection des données à caractère personnel.

2-l'obligation de tenir des registres et des carnets de traitement:

Le responsable du traitement ainsi que le sous-traitant doivent tenir, chacun, un registre des activités de traitement contenant les informations relatives notamment aux types de fichiers ouverts, aux finalités du traitement et aux catégories de personnes concernées.

Chacun d'entre eux doit également tenir un carnet des opérations de traitement, pour documenter les opérations quotidiennes de collecte, d'enregistrement, de conservation et autres. Il est également utilisé, aux fins de vérification de la légalité du traitement, du contrôle interne et de garantie de l'intégrité et de la sécurité des données.

Les registres susmentionnés doivent être tenus sous format papier ou par voie électronique et mis, sur sa demande, à la disposition de l'autorité nationale de protection des données à caractère personnel.

Telle est l'économie du présent projet de loi.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

مشروع قانون رقم مؤرخ في الموافق، يعدل ويتم القانون رقم 07-18 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018 والمتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

إن رئيس الجمهورية،

-بناء على الدستور، لا سيما المواد 47 و 139 (المطلة الأولى) و 143 و 144 (الفقرة 2) و 145 و 148 منه،
-وبمقتضى العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية الموافق عليه من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 16 ديسمبر سنة 1966 والذي انضمت إليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89 - 67 المؤرخ في 11 شوال عام 1409 الموافق 16 مايو سنة 1989،

-وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

-وبمقتضى القانون العضوي رقم 23-14 المؤرخ في 10 صفر عام 1445 الموافق 27 غشت سنة 2023 والمتعلق بالإعلام،

-وبمقتضى الأمر رقم 66 - 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

-وبمقتضى الأمر رقم 66 - 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

-وبمقتضى القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المعدل والمتمم،

-وبمقتضى القانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق 5 غشت سنة 2009 والمتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها،

-وبمقتضى القانون رقم 15-03 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015 والمتعلق بعصرنة العدالة،

-وبمقتضى القانون رقم 15-04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015 والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين،

-وبمقتضى القانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018 والمتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي،

وبعد رأي مجلس الدولة،

وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

المادة الأولى: يهدف هذا القانون الى تعديل وتنظيم القانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018 والمتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE LA JUSTICE

Projet de loi n°du.....correspondant aumodifiant et complétant la loi n° 18-07 du 25 Ramadhan 1439 correspondant au 10 juin 2018 relative à la protection des personnes physiques dans le traitement des données à caractère personnel.

Le Président de la République,

- Vu la Constitution notamment ses articles 47, 139 (1^{er} tiret), 143, 144(alinéa 2), 145 et 148,
- Vu le Pacte international relatif aux droits civils et politiques adopté par l'Assemblée générale des Nations Unies le 16 décembre 1966 et auquel l'Algérie a adhéré par décret présidentiel n° 89-67 du 16 mai 1989 ;
- Vu la loi organique n° 18-15 du 22 Dhou El Hidja 1439 correspondant au 2 septembre 2018, modifiée et complétée, relative aux lois de finances ;
- Vu la loi organique n° 23-14 du 10 Safar 1445 correspondant au 27 août 2023 relative à l'information ;
- Vu l'ordonnance n° 66-155 du 8 juin 1966, modifiée et complétée, portant code de procédure pénale ;
- Vu l'ordonnance n° 66-156 du 8 juin 1966, modifiée et complétée, portant code pénal ;
- Vu la loi n° 08-09 du 18 Safar 1429 correspondant au 25 février 2008, modifiée et complétée, portant code de procédure civile et administrative ;
- Vu la loi n° 09-04 du 14 Chaâbane 1430 correspondant au 5 août 2009 portant règles particulières relatives à la prévention et à la lutte contre les infractions liées aux technologies de l'information et de la communication ;
- Vu la loi n°15-03 du 11 Rabie Ethani 1436 correspondant au 1^{er} février 2015 relative à la modernisation de la justice ;
- Vu la loi n° 15-04 du 11 Rabie Ethani 1436 correspondant au 1^{er} février 2015 fixant les règles générales relatives à la signature et à la certification électroniques ;
- Vu la loi n° 18-07 du 25 Ramadhan 1439 correspondant au 10 juin 2018 relative à la protection des personnes physiques dans le traitement des données à caractère personnel ;

Après avis du Conseil d'Etat,

Après adoption par le Parlement,

Promulgue la loi dont la teneur suit :

Article. 1^{er}-. La présente loi a pour objet de modifier et de compléter la loi n° 18-07 du 25 Ramadhan 1439 correspondant au 10 juin 2018 relative à la protection des personnes physiques dans le traitement des données à caractère personnel.

المادة 2: تعدل وتنتم أحكام المادتين 3 و6 من القانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018 والمذكور أعلاه، وتحرران كما يأتي:

"المادة 3: لأغراض هذا القانون، يقصد بما يأتي بدون تغيير..... الى غاية غلق المعطيات:

-المعطيات البيومترية: المعطيات ذات الطابع الشخصي الناتجة عن معالجة تقنية محددة تتعلق بالخصائص الجسدية أو الفسيولوجية أو السلوكية لشخص طبيعي، والتي تسمح أو تؤكد تعريفه الوحيد؛

-تحديد سمات الشخصية: أي شكل من أشكال استخدام المعطيات ذات الطابع الشخصي لتقييم جوانب شخصية معينة تتعلق بشخص طبيعي، ولا سيما لتحليل أو التنبؤ بالجوانب المتعلقة بأداء ذلك الشخص في العمل، والوضع الاقتصادي، والصحة، والتفضيلات والاهتمامات الشخصية والموثوقية والسلوك وتموقع أو تنقلات هذا الشخص،

-استخدام اسم مستعار: معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي بطريقة تجعل من غير الممكن نسبتها إلى شخص معين دون استخدام معلومات إضافية،

-السلطة المختصة: كل سلطة عامة مختصة بالوقاية من الجرائم والكشف عنها وإجراء التحريات والتحقيقات والمتابعة الجزائية وتنفيذ العقوبات وتطبيقها، وكل هيئة أو كيان يتمتع بصلاحيات السلطة العامة وسلطات القوة العمومية لأغراض الوقاية من الجرائم والكشف عنها وإجراء التحريات والتحقيقات والمتابعات الجزائية وتنفيذ العقوبات وتطبيقها،

-انتهاك المعطيات ذات الطابع الشخصي: كل خرق للأمن يؤدي بصفة عرضية أو غير قانونية الى الاتلاف أو الضياع أو التغيير أو الكشف أو الوصول غير المرخصين إلى المعطيات ذات الطابع الشخصي المنقولة أو المخزنة أو المعالجة بطريقة أخرى؛

-منظمة دولية: كل كيان وهيئاته التابعة التي يحكمها القانون الدولي العام، أو أي هيئة أخرى يتم إنشاؤها بموجب اتفاق بين بلدين أو أكثر أو بناء عليه."

"المادة 6: تستثنى من معالجة تطبيق هذا القانون، المعطيات ذات الطابع الشخصي:

1- بدون تغيير،

2-المتعلقة بالدفاع والأمن الوطنيين."

المادة 3: يتم القانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018 والمذكور أعلاه، بالمادة 27 مكرر تحرر كما يأتي:

"المادة 27 مكرر: تزود السلطة الوطنية بأقطاب جهوية تتكفل بمهام المراقبة والتدقيق على مستوى الهيئات والأشخاص المعالجين للمعطيات ذات الطابع الشخصي.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم."

Art. 2.- Les dispositions des articles 3 et 6 de la loi n°18-07 du 25 Ramadhan 1439 correspondant au 10 juin 2018, susvisée, sont modifiées, complétées et rédigées ainsi qu'il suit :

«**Art. 3.-** Aux fins de la présente loi, on entend parsans changement jusqu'à fermeture des données :

-Données biométriques : données à caractère personnel résultant d'un traitement technique spécifique, relatives aux caractéristiques physiques, physiologiques ou comportementales d'une personne physique, qui permettent ou confirment son identification unique ;

- Profilage : Toute forme d'utilisation de données à caractère personnel pour évaluer certains aspects personnels relatifs à une personne physique, notamment pour analyser ou prédire des éléments concernant le rendement au travail, la situation économique, la santé, les préférences personnelles, les intérêts personnels, la fiabilité, le comportement, la localisation ou les déplacements de cette personne ;

- Pseudonymisation : traitement des données à caractère personnel de telle manière qu'elles ne puissent désormais être attribuées à une personne concernée sans recourir à des informations supplémentaires ;

-Autorité compétente : toute autorité publique compétente en matière de prévention et de détection des infractions, d'investigations, d'enquête et de poursuites, ainsi que d'exécution et d'application des peines, ou tout organisme ou entité jouissant des prérogatives de puissance publique et exerçant des pouvoirs de la force publique à des fins de prévention et de détection des infractions, d'investigations, d'enquête, de poursuites pénales et d'exécution et d'application des peines ;

-Violation des données à caractère personnel: toute violation de la sécurité entraînant, de manière accidentelle ou illicite, la destruction, la perte, la modification, la divulgation ou l'accès non autorisés aux données à caractère personnel transmises, conservées ou traitées d'une autre manière;

- Organisation internationale : Toute entité et ses organes affiliés régis par le droit international public, ou tout autre organisme créé par un accord entre deux Etats ou plus, ou en vertu d'un tel accord.»

« **Art. 6.-**Sont exclues du champ d'application de la présente loi, les données à caractère personnel :

1- sans changement ;

2- relatives à la défense et à la sécurité nationales. »

Art.3.- La loi n° 18-07 du 25 Ramadhan 1439 correspondant au 10 juin 2018 susvisée, est complétée par un article 27 bis rédigé comme suit :

« **Art. 27 bis .-** L'Autorité nationale est dotée de pôles régionaux chargés du contrôle et de l'audit auprès des institutions et des personnes traitant des données à caractère personnel.

Les conditions et modalités d'application du présent article sont fixées par voie réglementaire. »

المادة 4: يتم الباب الخامس من القانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018 والمذكور أعلاه، بفصل أول مكرر تحت عنوان " مندوب حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي"، يتضمن المادتين 41 مكرر و41 مكرر 1 وتحرران كما يأتي:

"فصل أول مكرر

مندوب حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

"المادة 41 مكرر: يقوم المسؤول عن المعالجة والسلطة المختصة، كل فيما يخصه، بتعيين مندوب لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، يختار على أساس صفاته المهنية وعلى وجه الخصوص معرفته المتخصصة للقانون وفي الممارسات المتعلقة بحماية المعطيات.

تعفى الجهات القضائية من هذا الالتزام عند ادائها لمهامها القضائية."

يمكن تعيين مندوب واحد لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي لدى عدة سلطات مختصة ومسؤولين عن المعالجة، بالنظر الى هيكلها التنظيمي وحجمها.

يقوم المسؤول عن المعالجة والسلطات المختصة بإبلاغ السلطة الوطنية بالمعلومات التي تسمح بالاتصال بمندوب حماية المعطيات."

"المادة 41 مكرر 1: يتولى مندوب حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي لاسيما:

- اعلام واعطاء المشورة للمسؤول عن المعالجة والمستخدمين الذين يقومون بالمعالجة بشأن الالتزامات الواقعة على عاتقهم بموجب هذا القانون؛
- مراقبة الامتثال لهذا القانون واجراءات العمل الداخلية للمسؤول عن المعالجة في مجال حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، بما في ذلك توزيع المسؤوليات وتحسيس وتكوين المستخدمين المشاركين في عمليات المعالجة وعمليات التدقيق ذات الصلة؛
- تقديم المشورة عند الطلب فيما يتعلق بتحليل أثر المعالجة على حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ومراقبة تنفيذها وفقاً لأحكام المادة 45 مكرر 6 من هذا القانون.

يعد مندوب حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي نقطة اتصال مع السلطة الوطنية."

المادة 5: يتم الباب الخامس من القانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018 والمذكور أعلاه، بفصل أول مكرر 1 تحت عنوان " دفاتر وسجلات المعالجة"، يتضمن المادتين 41 مكرر 2 و41 مكرر 3 وتحرران كما يأتي:

"فصل أول مكرر 1

دفاتر وسجلات المعالجة"

"المادة 41 مكرر 2: يمسك المسؤول عن المعالجة سجل نشاطات المعالجة التي تتم تحت مسؤوليته، يحتوي على الخصوص على:

- أسماء وبيانات الاتصال الخاصة بالمسؤول عن المعالجة ومندوبه،
- غايات عملية المعالجة وأساسها القانوني،
- فئات المرسل إليهم الذين تم أو سيتم موافاتهم بالمعطيات ذات الطابع الشخصي بما في ذلك المرسل إليهم في دول أخرى أو منظمات دولية،
- وصف فئات الأشخاص والمعطيات ذات الطابع الشخصي المعنية،
- ذكر، قدر المستطاع، الآجال المحددة للمسح الجزئي أو الكلي للمعطيات ذات الطابع الشخصي،
- وصف عام لتدابير الأمن التقنية والتنظيمية المتخذة.

Art. 4.-Le titre V de la loi n° 18-07 du 25 Ramadhan 1439 correspondant au 10 juin 2018, susvisée, est complété par un chapitre I bis, intitulé « **Du délégué à la protection des données à caractère personnel** », comprenant les articles 41 bis et 41 bis 1, rédigés comme suit :

**« Chapitre I bis
Du délégué à la protection des données à caractère personnel »**

« Art.41 bis .- Le responsable du traitement et l'autorité compétente désignent, chacun en ce qui le concerne, un délégué à la protection des données à caractère personnel, choisi en fonction de ses qualités professionnelles, notamment de ses connaissances spécialisées du droit et des pratiques relatives à la protection des données.

Les juridictions sont dispensées de cette obligation lorsqu'elles exercent leurs fonctions juridictionnelles. »

Il peut être désigné un seul délégué à la protection des données à caractère personnel, auprès de plusieurs autorités compétentes et responsables de traitement, eu égard à leur structure organisationnelle et à leur taille.

Le responsable du traitement et les autorités compétentes communiquent, à l'autorité nationale, les informations qui permettent de contacter le délégué à la protection des données. »

« Art.41 bis 1 .- Le délégué à la protection des données à caractère personnel, est chargé notamment:

-d'informer et de conseiller le responsable du traitement ainsi que les personnels en charge du traitement, des obligations qui leur incombent en vertu de la présente loi ;

-de contrôler le respect de la présente loi ainsi que des procédures internes du responsable du traitement en matière de protection des données à caractère personnel, y compris la répartition des responsabilités, la sensibilisation et la formation des personnels participant aux opérations de traitement et des opérations d'audits pertinentes ;

-de fournir des conseils, sur demande, en ce qui concerne l'analyse de l'impact du traitement sur la protection des données à caractère personnel et de surveiller sa mise en œuvre conformément aux dispositions de l'article 45 bis 6 de la présente loi.

Le délégué à la protection des données à caractère personnel est le point focal avec l'autorité nationale. »

Art.5.- Le Titre V de la loi n° 18-07 du 25 Ramadhan 1439 correspondant au 10 juin 2018, susvisée, est complété par un Chapitre premier bis 1 intitulé « **Registres et carnets de traitement** », comprenant les articles 41 bis 2 et 41 bis 3, rédigés comme suit :

**Chapitre 1 bis 1
Des registres et carnets de traitement**

« Art.41 bis 2 .- Le responsable du traitement tient un registre des activités de traitement effectuées sous sa responsabilité, comprenant notamment :

- les noms et les coordonnées de contact du responsable du traitement et de son délégué,

- les finalités et le fondement juridique de l'opération de traitement ;

- les catégories des destinataires auxquels les données à caractère personnel ont été ou seront communiquées, y compris les destinataires dans les autres États ou Organisations internationales ;

-une description des catégories de personnes et de données à caractère personnel concernées ;

- la mention, dans la mesure du possible, des délais prévus pour l'effacement partiel ou total des données à caractère personnel ;

-une description générale des mesures techniques et organisationnelles de sécurité mises en place.

كما يمسك المعالج من الباطن سجل لنشاطات المعالجة التي يقوم بتنفيذها لحساب المسؤول عن المعالجة، يحتوي على الخصوص على اسم وبيانات الاتصال بالمعالج من الباطن وفئات المعالجة التي قام بتنفيذها لحساب المسؤول عن المعالجة وقدر المستطاع، وصف عام لتدابير الامن التقنية والتنظيمية المتخذة.

يجب أن يمسك السجلان المنصوص عليهما في هذه المادة في الشكل الورقي أو الالكتروني ويوضعان تحت تصرف السلطة الوطنية، بناء على طلبها."

"المادة 41 مكرر 3: يمسك كل من المسؤول عن المعالجة والمعالج من الباطن دفترًا آليًا لعمليات معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، يتضمن على الأقل عمليات الجمع أو التسجيل أو التنظيم أو الحفظ أو الملاءمة أو التغيير أو الاستخراج أو الاطلاع أو الاستعمال أو الإيصال عن طريق الإرسال أو النشر أو أي شكل آخر من أشكال الإتاحة أو التقريب أو الربط البيني وكذا الإغلاق أو التشفير أو المسح أو الإتلاف.

يتيح دفتر العمليات امكانية تحديد مبررات وتاريخ ووقت العمليات المذكورة اعلاه، وبقدر الامكان تحديد هوية الشخص الذي استخدم او اطلع على هذه المعطيات او كشف عنها وهوية المرسل اليهم ويوضع تحت تصرف السلطة الوطنية بناء على طلبها.

يستخدم دفتر العمليات حصرياً لأغراض التحقق من شرعية المعالجة والمراقبة الداخلية وضمان سلامة المعطيات وأمنها ولتطلبات الإجراءات الجزائية."

المادة 6: يتم القانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018 والمذكور أعلاه، بباب 5 مكرر، تحت عنوان " معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي لأغراض الوقاية من الجرائم وإجراء التحريات والتحقيقات والمتابعات الجزائية وتنفيذ وتطبيق العقوبات"، ويتضمن المواد 45 مكرر الى 45 مكرر 14 وتحرر كما يأتي:

"الباب الخامس مكرر

معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي لأغراض الوقاية من الجرائم والكشف عنها وإجراء التحريات والتحقيقات والمتابعة الجزائية وتنفيذ العقوبات وتطبيقها

الفصل الأول

المبادئ الأساسية

"المادة 45 مكرر: لا يمكن معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي لأغراض الوقاية من الجرائم والكشف عنها وإجراء التحريات والتحقيقات والمتابعات الجزائية وتنفيذ العقوبات وتطبيقها إلا من طرف:

- السلطة القضائية؛

-المصالح والهيئات المخولة قانوناً بالتحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها في حدود سلطتها واختصاصاتها؛

-مساعدى العدالة في إطار اختصاصاتهم القانونية، لفترة متناسبة مع المهام الموكلة اليهم،

- مصالح ادارة السجون في حدود سلطتها واختصاصاتها.

يجب أن تتضمن المعالجة المنصوص عليها في هذه المادة تحديد المسؤول عن المعالجة والغاية منها والأشخاص المعنيين بها والغير الذي يؤهل للاطلاع على هذه المعلومات ومصدرها والإجراءات الواجب اتخاذها لضمان سلامة المعالجة التي يجب أن تحترم أحكام الفقرة الأولى من المادة 9 من هذا القانون.

Le sous-traitant tient également un registre des activités de traitement effectuées pour le compte du responsable du traitement, comprenant notamment le nom et les coordonnées de contact du sous-traitant ainsi que les catégories de traitement réalisées pour le compte du responsable du traitement, et, dans la mesure du possible, une description générale des mesures techniques et organisationnelles de sécurité mises en œuvre.

Les registres prévus par le présent article doivent être tenus sous format papier ou électronique et mis, sur sa demande, à la disposition de l'autorité nationale. »

« Art. 41 bis 3 .- Le responsable du traitement ainsi que le sous-traitant tiennent chacun un carnet automatisé des opérations de traitement des données à caractère personnel, comprenant au moins les opérations de collecte, d'inscription, d'organisation, de conservation, d'adaptation, de modification, d'extraction, de consultation, d'utilisation ou de communication par transmission, de diffusion ou de toute autre forme de mise à disposition, de rapprochement ou d'interconnexion, ainsi que de verrouillage, de chiffrement, d'effacement ou de destruction.

Le carnet des opérations permet d'identifier les motifs, la date et l'heure des opérations susvisées, et dans la mesure du possible, la détermination de l'identité de la personne ayant utilisé, consulté ou divulgué les données, ainsi que l'identité des destinataires. Il est mis, sur sa demande, à la disposition de l'autorité nationale.

Le carnet des opérations est utilisé exclusivement aux fins de vérification de la légalité du traitement, du contrôle interne, de la garantie de l'intégrité et de la sécurité des données et pour les besoins des procédures pénales. »

Art.6.- La loi n° 18-07 du 25 Ramadhan 1439 correspondant au 10 juin 2018 susvisée, est complétée par un Titre V bis, intitulé : « **Traitement des données à caractère personnel à des fins de prévention et de détection des infractions, d'investigations, d'enquêtes, de poursuites pénales, d'exécution et d'application des peines », comprenant les articles 45 bis à 45 bis 14, rédigés comme suit :**

« Titre V bis

Traitement des données à caractère personnel à des fins de prévention et de détection des infractions, d'investigations, d'enquêtes, de poursuites pénales, d'exécution et d'application des peines »

Chapitre I Principes fondamentaux

« Art.45 bis.- Le traitement des données à caractère personnel à des fins de prévention et de détection des infractions, d'investigations, d'enquêtes, de poursuites pénales, d'exécution et d'application des peines, ne peut être effectué que par :

- l'autorité judiciaire ;**
- les services et organismes légalement habilités à rechercher les infractions et à identifier les auteurs, dans les limites de leurs compétences et attributions respectives ;**
- les auxiliaires de justice, dans le cadre de leurs attributions légales et pour une durée proportionnée aux missions qui leur sont confiées ;**
- les services de l'administration pénitentiaire, dans les limites de leurs compétences et attributions.**

Le traitement visé au présent article doit définir le responsable du traitement, la finalité du traitement, les personnes concernées, les tiers auxquels ces données peuvent être communiquées, l'origine de ces données et les mesures à prendre pour assurer la sécurité du traitement qui doit respecter les dispositions de l'alinéa 1er de l'article 9 de la présente loi.

بغض النظر عن أحكام المادتين 7 و8 من هذا القانون، لا تشترط الموافقة المسبقة للشخص المعني لمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي المذكورة في هذا الباب.

لا يجوز معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي التي تجمعها السلطات المختصة بموجب هذا الباب إلا لأغراض الوقاية من الجرائم والكشف عنها وأجراء التحريات والتحقيقات والمتابعة الجزائية وتنفيذ العقوبات وتطبيقها، وفي حالة معالجتها لأغراض أخرى، تطبق الأحكام التشريعية ذات الصلة المنصوص عليها في هذا القانون وفي التشريع الساري المفعول.

"المادة 45 مكرر 1: لا يمكن أن تؤسس الأحكام القضائية التي تقتضي تقييمًا لسلوك شخص، على مجرد المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي المتضمنة تقييم بعض جوانب شخصيته.

لا يمكن كذلك، لأي قرار آخر ينشئ آثارًا قانونية تجاه شخص، أن يتخذ فقط بناء على مجرد المعالجة الآلية للمعطيات، يكون الغرض منها تحديد صفات الشخص المعني أو تقييم بعض جوانب شخصيته.

لا تعتبر متخذة بناء على مجرد معالجة آلية فقط القرارات التي تتم في إطار إبرام عقد أو تنفيذه والتي يكون الشخص المعني قد أتيحت له فيها إمكانية تقديم ملاحظاته وكذا القرارات التي تستجيب لطلبات المعني."

"المادة 45 مكرر 2: عندما تكون المعطيات ذات الطابع الشخصي ضمن أمر أو حكم أو قرار قضائي أو في ملف قضائي، يجب أن تراعى أحكام قانون الإجراءات الجزائية ذات الصلة.

الفصل الثاني التزامات المسؤول عن المعالجة

"المادة 45 مكرر 3: يتعين على المسؤول عن المعالجة، التمييز في حدود الإمكان، وبشكل واضح بين المعطيات المتعلقة بفئات الأشخاص المعنية لاسيما:

- الأشخاص الذين توجد أسباب جدية للاعتقاد بأنهم قد ارتكبوا أو على وشك ارتكاب جريمة،
- الأشخاص المدانين بارتكاب جريمة،
- الضحايا أو الأشخاص الذين بالنظر الى وقائع معينة، يعتقد انهم ضحايا لجرائم،
- الأشخاص الذين قد يُطلب منهم الإدلاء بشهادتهم في التحقيقات المتعلقة بالجرائم أو الإجراءات الجزائية اللاحقة أو الأشخاص الذين يمكنهم تقديم معلومات عن الجرائم.

كما يتعين عليه أن يمسك السجلات والدفاتر المنصوص عليها في المادتين 41 مكرر 2 و41 مكرر 3 من هذا القانون.

الفصل الثالث حقوق الشخص المعني

المادة 45 مكرر 4: يستفيد الشخص المعني من الحقوق المنصوص عليها في المواد 32 (المطات 1 و2 و3 من الفقرة الأولى) و34 و35 من هذا القانون.

غير أنه، يمكن تقييد أو رفض أو تأخير حقوق الشخص المعني الواردة ضمن هذا الباب، كليًا أو جزئيًا، بشرط أن يكون ذلك ضروريًا ومتناسبًا مع مراعاة الحقوق والحريات الأساسية والمصالح المشروعة للشخص المعني، وذلك من أجل:

1. تجنب عرقلة التحريات أو التحقيقات أو الإجراءات الرسمية أو القضائية،
2. تفادي عرقلة تدابير الوقاية من الجرائم أو الكشف عنها أو إجراء التحريات أو التحقيقات أو المتابعات الجزائية أو تنفيذ العقوبات أو تطبيقها،
3. حماية الأمن العام أو الأمن الوطني،
4. حماية حقوق وحريات الآخرين .

Nonobstant les dispositions des articles 7 et 8 de la présente loi, le consentement préalable de la personne concernée n'est pas requis pour le traitement des données à caractère personnel prévues au présent titre.

Les données à caractère personnel collectées par les autorités compétentes en vertu du présent titre, ne peuvent être traitées qu'aux fins de prévention et de détection des infractions, d'investigations, d'enquêtes, de poursuites pénales, d'exécution et d'application des peines. En cas de traitement à d'autres fins, les dispositions législatives pertinentes prévues dans la présente loi et dans la législation en vigueur sont applicables.

« Art. 45 bis 1.- Les décisions de justice nécessitant une appréciation du comportement d'une personne ne peuvent être fondés sur le seul traitement automatisé des données à caractère personnel impliquant l'évaluation de certains aspects de sa personnalité.

Toute autre décision produisant des effets juridiques à l'égard d'une personne ne peut être prise sur le seul fondement d'un traitement automatisé de données ayant pour objet de caractériser une personne ou d'évaluer certains aspects de sa personnalité.

Ne sont pas considérées comme prises sur le seul fondement d'un traitement automatisé, les décisions qui sont prises dans le cadre de la conclusion ou de l'exécution d'un contrat et dans lesquelles la personne concernée a été mise à même de présenter ses observations, ni celles satisfaisant les demandes de la personne concernée »

« Art. 45 bis 2 .- Lorsque des données à caractère personnel figurent dans une ordonnance, un jugement, un arrêt ou dans un dossier judiciaire, les dispositions du code de procédure pénale pertinentes doivent être prises en compte. »

Chapitre II

Obligations du responsable du traitement

« Art. 45 bis 3 .- Le responsable du traitement doit, dans la mesure du possible, distinguer clairement les données relatives aux catégories de personnes concernées, notamment :

- les personnes dont il existe des raisons sérieuses de penser qu'elles ont commis ou sont sur le point de commettre une infraction ;**
- les personnes condamnées pour une infraction ;**
- les victimes ou les personnes qui, au vu de certains faits, sont supposées être victimes d'une infraction ;**
- les personnes qui peuvent être amenées à témoigner dans le cadre d'enquêtes sur des infractions ou de procédures pénales ultérieures ou les personnes qui peuvent fournir des informations sur des infractions.**

En outre, il doit tenir les registres prévus aux articles 41 bis2 et 41 bis 3 de la présente loi.

Chapitre III

Droits de la personne concernée

« Art. 45 bis 4 .- La personne concernée bénéficie des droits prévus aux articles 32 (tirets 1, 2 et 3 du premier alinéa), 34 et 35 de la présente loi.

Toutefois, les droits de la personne concernée en vertu du présent titre peuvent être restreints, refusés ou retardés, en totalité ou en partie, à condition que cela soit nécessaire et proportionnée à la préservation des droits et libertés fondamentaux et des intérêts légitimes de la personne concernée, afin :

- 1- d'éviter d'entraver les investigations, les enquêtes ou les procédures officielles ou judiciaires ;**
- 2- d'éviter d'entraver les mesures de prévention ou de détection des infractions, le déroulement des investigations, des enquêtes, d'instructions, de poursuites pénales, d'exécution ou d'application des peines ;**
- 3- de protéger la sécurité publique ou la sécurité nationale ;**
- 4- de protéger les droits et libertés d'autrui.**

في الحالات المشار إليها أعلاه، يتعين على المسؤول عن المعالجة إبلاغ الشخص المعني في أحسن الأجل، كتابيا أو إلكترونيا، بأي رفض أو تقييد أو تأخير للحقوق المذكورة وأسباب ذلك، كما يبلغه بان له الحق في التظلم أمام السلطة الوطنية أو اللجوء الى القضاء.

يمكن عدم إبلاغ الشخص المعني بالمعلومات المذكورة في المطة الأولى من المادة 34 من هذا القانون، إذا وجدت مخاطر تؤدي الى عدم تحقيق الاهداف المذكورة في الفقرة 2 من هذه المادة. »

"المادة 45 مكرر 5: يمكن الشخص المعني ممارسة حقوقه في الحالات المنصوص عليها في المادة 45 مكرر 4 من هذا القانون أيضا من خلال السلطة الوطنية.

يتعين على المسؤول عن معالجة المعطيات إبلاغ الشخص المعني بإمكانية ممارسة حقوقه من خلال السلطة الوطنية وفقاً للفقرة الأولى من هذه المادة.

في حالة ممارسة الحقوق استنادا الى الفقرة الأولى من هذه المادة، يتعين على السلطة الوطنية إبلاغ الشخص المعني بأن جميع عمليات الفحص والتحقيق اللازمة قد تمت أو بحقه في رفع طعن قضائي."

الفصل الرابع

دراسة أثر المعالجة وخرق المعطيات ذات الطابع الشخصي

"المادة 45 مكرر 6: عندما يكون من المحتمل أن يؤدي نوع من المعالجة، ولا سيما باستخدام تكنولوجيات جديدة، الى مخاطر عالية على حقوق وحرريات الأشخاص الطبيعيين، يجب على المسؤول عن المعالجة أن يقوم قبل المعالجة، بدراسة مدى تأثير عمليات المعالجة المراد اجراؤها على المعطيات ذات الطابع الشخصي، مع الاخذ بعين الاعتبار طبيعة المعالجة ونطاقها وسياقها واهدافها.

يجب أن تتضمن الدراسة المشار إليها في هذه المادة على الأقل وصفاً عاماً لعمليات المعالجة المراد اجراؤها، وتقييماً للمخاطر التي تهدد حقوق وحرريات الاشخاص المعنيين، والتدابير المقررة لمواجهة تلك المخاطر والضمانات وتدابير الأمن والآليات الكفيلة بضمان حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وتقديم الدليل على الامتثال لأحكام هذا القانون، بالنظر للحقوق والمصالح المشروعة للأشخاص المعنيين وغيرهم من الأشخاص."

"المادة 45 مكرر 7: يجب على المسؤول عن المعالجة او المعالج من الباطن وضع التدابير التقنية والتنظيمية الداخلية الملزمة لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من الإتلاف العرضي أو غير المشروع أو الضياع العرضي أو التلف أو النشر أو الولوج غير المرخصين، خصوصا عندما تستوجب المعالجة إرسال معطيات عبر شبكة معينة وكذا حمايتها من أي شكل من أشكال المعالجة غير المشروعة.

كما يجب على المسؤول عن المعالجة او المعالج من الباطن وضع التدابير التقنية والتنظيمية الداخلية الملزمة لضمان مستوى حماية مناسب ضد المخاطر لاسيما فيما يخص المعالجة التي تنصب على المعطيات الحساسة والبيومترية، وذلك بالنظر لحالة المعارف وتكلفة وضع المعالجة حيز الخدمة وطبيعتها ونطاقها وسياقها واغراضها."

"المادة 45 مكرر 8: في حالة حدوث خرق للمعطيات ذات الطابع الشخصي، يجب على المسؤول عن المعالجة إخطار السلطة الوطنية في اجل لا يتجاوز خمسة (5) ايام من علمه بذلك.

إذا تم الاخطار خارج هذا الاجل، يجب تضمينه اسباب التأخير.

يجب على المعالج من الباطن إخطار المسؤول عن المعالجة فور علمه بخرق المعطيات ذات الطابع الشخصي.

Dans les cas visés ci-dessus, le responsable du traitement doit, par écrit ou par voie électronique, informer, dans les meilleurs délais, la personne concernée de tout refus, limitation ou retardement des droits cités et de leurs motifs, ainsi que de son droit d'introduire une réclamation auprès de l'autorité nationale ou de recourir à la justice.

Il peut être dérogé à l'obligation de communiquer au concerné les informations prévues dans le tiret 1^{er} de l'article 34 de la présente loi, s'il existe un risque de ne pas atteindre les objectifs mentionnés à l'alinéa 2 du présent article. »

« Art. 45 bis 5.- La personne concernée peut également exercer ses droits dans les cas prévus à l'article 45 bis 4 de la présente loi, par l'intermédiaire de l'autorité nationale.

Le responsable du traitement des données doit informer la personne concernée de la possibilité d'exercer ses droits à travers l'autorité nationale conformément aux dispositions du 1^{er} alinéa du présent article.

Si les droits sont exercés conformément au premier alinéa du présent article, l'autorité nationale doit informer la personne concernée que tous les examens et vérifications nécessaires ont été effectués ou de son droit d'introduire un recours judiciaire.

Chapitre IV

De l'étude d'impact du traitement et de la violation des données à caractère personnel

« Art. 45 bis 6 .- Lorsqu'il est probable qu'un type de traitement, notamment en utilisant de nouvelles technologies, est susceptible d'engendrer des risques élevés pour les droits et libertés des personnes physiques, le responsable du traitement doit étudier, avant le traitement, l'impact des opérations de traitement à effectuer sur les données à caractère personnel en tenant compte de la nature, de la portée, du contexte et des objectifs du traitement.

L'étude prévue au présent article doit comprendre au moins une description générale des opérations de traitements à effectuer, une évaluation des risques pour les droits et libertés des personnes concernées, les mesures envisagées pour faire face à ces risques, les garanties, les mesures de sécurité et les mécanismes susceptibles d'assurer la protection des données à caractère personnel et d'apporter la preuve du respect des dispositions de la présente loi, eu égard des droits et intérêts légitimes des personnes concernées et des autres personnes. »

« Art. 45 bis 7 .- Le responsable du traitement ou le sous-traitant doit mettre en place les mesures techniques et organisationnelles internes appropriées pour protéger les données à caractère personnel contre la destruction accidentelle ou illicite, la perte accidentelle, l'endommagement, la diffusion ou l'accès non autorisés, en particulier lorsque le traitement nécessite la transmission de données sur un réseau particulier, ainsi que la protection contre toute forme de traitement illicite.

Le responsable du traitement ou le sous-traitant doit également mettre en place des mesures techniques et organisationnelles internes adéquates pour assurer un niveau approprié de protection contre les risques, en particulier pour les traitements portant sur des données sensibles et biométriques, compte tenu de l'état des connaissances, du coût de la mise en service du traitement, de sa nature, de sa portée, de son contexte et de ses finalités. »

« Art. 45 bis 8 .- En cas de violation de données à caractère personnel, le responsable du traitement doit en informer l'autorité nationale au plus tard cinq (5) jours après en avoir pris connaissance.

Si la notification est faite en dehors de ce délai, elle doit indiquer les raisons du retard.

Le sous-traitant doit informer le responsable du traitement, dès qu'il en a eu connaissance, de la violation de données à caractère personnel.

يتضمن الإخطار المشار إليه في هذه المادة على الأقل المعلومات الآتية:

- وصف طبيعة خرق المعطيات ذات الطابع الشخصي،
 - وصف العواقب المحتملة لانتهاك المعطيات ذات الطابع الشخصي،
 - وصف التدابير المتخذة أو المقترحة اتخاذها من أجل التخفيف من العواقب السلبية المحتملة.
- إذا تعذر على المسؤول عن المعالجة أو المعالج من الباطن توفير جميع هذه المعلومات في نفس الوقت يمكن تبليغها تدريجياً.

"المادة 45 مكرر 9: يتعين على المسؤول عن معالجة المعطيات توثيق أي خروقات للمعطيات ذات الطابع الشخصي وآثارها والإجراءات التصحيحية المتخذة.

يتعين ان تتضمن هذه الوثائق ما يمكن السلطة الوطنية من التحقق من الامتثال لهذه المقتضيات."

"المادة 45 مكرر 10: في حالة احتمال أن يؤدي خرق المعطيات ذات الطابع الشخصي إلى مخاطر عالية على حقوق وحرريات الأشخاص الطبيعيين، يقوم المسؤول عن المعالجة بإخطار الشخص المعني بعبارات بسيطة واضحة مع وصف العواقب.

يجب أن يتضمن الإخطار المعلومات المذكورة في الفقرة 4 من المادة 45 مكرر 8 من هذا القانون وبيانات الاتصال الخاصة بالمسؤول عن المعالجة.

يمكن تأخير الإبلاغ عن خرق المعطيات إلى الشخص المعني أو تقييده أو عدم إجرائه طالما أنه يشكل إجراءً ضرورياً ومتناسباً، لتجنب عرقلة تدابير الوقاية من الجرائم أو الكشف عنها أو إجراء التحريات أو التحقيقات أو المتابعات الجزائية أو تنفيذ العقوبات أو تطبيقها أو لحماية الأمن الوطني أو الأمن العمومي أو حقوق وحرريات الأشخاص وذلك مع مراعاة الحقوق والحريات الأساسية المشروعة."

"المادة 45 مكرر 11: يتعاون المسؤول عن المعالجة والمعالج من الباطن مع السلطة الوطنية في أداء مهامها ويستشيراتها قبل أي معالجة للمعطيات ذات الطابع الشخصي التي ستشكل جزءاً من ملف جديد مزعم انشاؤه عندما تشير دراسة الاثر المتعلقة بالمعطيات ذات الطابع الشخصي المذكورة في المادة 45 مكرر 6 من هذا القانون، بأن المعالجة تشكل خطراً عالياً، إذا لم يتخذ المسؤول عن المعالجة تدابير لتخفيف المخاطر، أو عندما تنطوي المعالجة على مخاطر عالية على حقوق وحرريات الأشخاص المعنيين، بالنظر إلى الآليات أو التكنولوجيات المستعملة في ذلك.

يمكن السلطة الوطنية إنشاء قائمة بعمليات المعالجة التي يمكن أن تخضع لاستشارتها."

الفصل الخامس

الرقابة

"المادة 45 مكرر 12: تتولى السلطة الوطنية القيام بالتحقيقات والفحوصات المنصوص عليها في هذا الباب ورقابة مدى احترام معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي لحقوق وحرريات الشخص المعني.

في هذه الحالة، تكلف السلطة الوطنية أحد أعضائها للقيام بكل التحقيقات والفحوصات الضرورية وكل المساعي ذات الصلة لدى السلطات المختصة.

لا يمكن السلطة الوطنية، عند ممارستها لمهامها المنصوص عليها في هذا الباب أن تتدخل في أي إجراء قضائي أو في صلاحيات السلطة القضائية."

La notification visée au présent article comprend au moins les informations suivantes :

- la description de la nature de la violation de données à caractère personnel ;
- la description des conséquences possibles de la violation de données à caractère personnel ;
- la description des mesures prises ou qu'il est proposé de prendre, pour alléger les conséquences négatives éventuelles.

Si le responsable du traitement ou le sous-traitant n'est pas en mesure de fournir toutes ces informations en même temps, elles peuvent être communiquées progressivement. »

« Art. 45 bis 9 .- Le responsable du traitement des données doit documenter toutes violations de données à caractère personnel, leurs effets et les mesures rectificatives prises.

Cette documentation comprend les informations permettant à l'autorité nationale de vérifier le respect des présentes dispositions. »

« Art. 45 bis 10.- Si la violation de données à caractère personnel est susceptible de causer un risque élevé pour les droits et libertés des personnes physiques, le responsable du traitement en informe la personne concernée, en des termes simples et clairs avec une description des conséquences.

La saisine doit contenir les informations prévues à l'alinéa 4 de l'article 45 bis 8 de la présente loi et les coordonnées de contact du responsable du traitement.

La notification d'une violation de données à la personne concernée peut être retardée, limitée ou ne pas être effectuée, tant qu'il s'agit d'une mesure nécessaire et proportionnée, pour éviter d'entraver les mesures de prévention ou de détection des infractions, les investigations, les enquêtes, les instructions et les poursuites pénales, l'exécution ou l'application des peines, la protection de la sécurité nationale ou de la sûreté publique, ou pour protéger les droits et libertés des personnes, sans préjudice des droits et libertés fondamentaux légitimes. »

« Art. 45 bis 11 .- La personne responsable du traitement et le sous-traitant coopèrent avec l'autorité nationale dans l'exercice de ses missions et la consultent avant tout traitement de données à caractère personnel qui constituent une partie d'un nouveau fichier envisagé, lorsque l'étude d'impact sur les données à caractère personnel mentionnée à l'article 45 bis 6 de la présente loi, indique que le traitement présente un risque élevé, si le responsable du traitement ne prend pas de mesures pour atténuer le risque, ou lorsque le traitement présente un risque élevé pour les droits et libertés des personnes concernées, compte tenu des mécanismes ou technologies utilisés.

L'autorité nationale peut établir une liste des traitements qui sont soumis à sa consultation. »

Chapitre V

Du contrôle

« Art.45 bis 12 .- L'autorité nationale effectue les vérifications et examens prévus dans le présent titre et contrôle le respect du traitement des données à caractère personnel des droits et des libertés de la personne concernée.

Dans ce cas, l'autorité nationale charge l'un de ses membres pour procéder à tous les vérifications et examens nécessaires ainsi qu'à toutes les démarches utiles auprès des autorités compétentes.

Dans l'exercice de ses missions prévues dans le présent titre, l'autorité nationale ne peut s'immiscer dans aucune procédure judiciaire ni dans les prérogatives du pouvoir judiciaire. »

الفصل السادس

نقل المعطيات الى دولة أجنبية او منظمة دولية

"المادة 45 مكرر 13: تقدر السلطة المختصة عند نقل المعطيات الى دولة أجنبية او منظمة دولية المستوى الكافي من الحماية الذي تضمنه الدولة او المنظمة الدولية المعنية، بمراعاة لاسيما احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمقتضيات القانونية المعمول بها في هذه الدولة او المنظمة الدولية ومدى تفعيلها، وإجراءات الأمن المطبقة، ومدى وجود سلطة وطنية للرقابة على المعطيات ذات الطابع الشخصي في هذه الدولة او المنظمة الدولية وحيازتها على سلطة كافية لتفعيل قواعد حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وذلك في الحالات الآتية:

- عندما يكون النقل ضرورياً لأغراض الوقاية من الجرائم او الكشف عنها او التحريات او التحقيقات، او المتابعات الجزائية او تنفيذ العقوبات أو تطبيقها،
- ان يتم نقل المعطيات الى سلطة مختصة للأغراض المنصوص عليها في المطة الأولى من هذه المادة،
- مراعاة خطورة الجريمة والغاية التي يتم من أجلها نقل المعطيات ومستوى حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في الدولة الاخرى او المنظمة الدولية التي يتم نقل المعطيات ذات الطابع الشخصي إليها.

في حالة عدم وجود ضمانات كافية في الدولة الاجنبية او المنظمة الدولية، يمكن السلطة المختصة أن تنقل او ترخص بنقل المعطيات ذات الطابع الشخصي بشرط أن يكون النقل ضرورياً:

- من أجل حماية المصالح الحيوية للشخص المعني أو لأي شخص آخر،
- لحماية المصالح المشروعة للشخص المعني،
- للوقاية من تهديد فوري وخطير للأمن العام للدولة المعنية أو لدولة أخرى؛
- في الحالات الفردية لأغراض الوقاية من الجرائم او الكشف عنها او التحريات او التحقيقات او المتابعات الجزائية او تنفيذ العقوبات أو تطبيقها او ممارسة حق الدفاع.

يتم الاحتفاظ بالمعطيات المنقولة للمدة المتفق عليها وعند الاقتضاء، للمدة الضرورية لإنجاز الأغراض التي طلبت من أجلها.

"المادة 45 مكرر 14: لا يمكن إعادة نقل المعطيات ذات الطابع الشخصي الواردة من دولة أجنبية او من منظمة دولية الى دولة أخرى او منظمة دولية أخرى، الا اذا وافقت الدولة او المنظمة الدولية التي أرسلتها مسبقاً على هذا النقل.

غير انه إذا لم يكن من الممكن الحصول على الموافقة المسبقة في الوقت المناسب، يمكن إرسال المعطيات المعنية، دون الحصول على الموافقة المسبقة، عندما يكون هذا النقل ضرورياً للمصالح الأساسية للدولة او لمنع تهديد خطير وفوري للأمن العام للدولة المعنية او لدولة أخرى، ويتم إبلاغ السلطة الواردة منها هذه المعطيات فوراً.

يمكن السلطة المختصة قبل نقل المعطيات ذات الطابع الشخصي، أخذ رأي السلطة الوطنية."

Chapitre VI

Du transfert de données vers un pays étranger ou une organisation internationale

« Art. 45 bis 13 .- L'autorité compétente évalue dans le transfert de données vers un État étranger ou une organisation internationale, le niveau de protection adéquat garanti par l'État ou l'organisation internationale concerné, en tenant compte notamment du respect des droits de l'homme et des libertés fondamentales, des prescriptions légales en vigueur dans cet État ou cette organisation internationale, leur applicabilité, les mesures de sécurité applicables et l'existence d'une autorité nationale chargée de contrôler les données à caractère personnel dans cet État ou cette organisation internationale et si elle dispose d'une autorité suffisante pour faire respecter les règles de protection des données à caractère personnel dans les cas suivants :

- lorsque le transfert est nécessaire à des fins de prévention ou de détection d'infractions, des investigations, d'enquêtes, d'instructions, de poursuites pénales, d'exécution ou d'application des peines ;
- les données sont transférées à une autorité compétente pour les fins prévues au 1^{er} tiret du présent article ;
- tenir compte de la gravité de l'infraction, de la finalité et du niveau de protection des données à caractère personnel dans l'autre pays ou l'organisation internationale vers lesquels les données à caractère personnel sont transférées.

Si les garanties sont insuffisantes dans l'autre État ou l'organisation internationale, l'autorité compétente peut transférer ou autoriser le transfert de données à caractère personnel à condition que le transfert soit nécessaire :

- pour protéger les intérêts vitaux de la personne concernée ou de toute autre personne ;
- pour protéger les intérêts légitimes de la personne concernée ;
- pour prévenir un danger immédiat et grave pour la sécurité publique de l'État concerné ou d'un autre État ;
- dans des cas individuels, aux fins de prévention ou de détection d'infractions, d'enquêtes, d'instructions ou de poursuites pénales, d'exécution de peines ou de l'exercice des droits de la défense.

Les données transférées sont conservées pendant la période convenue et, le cas échéant, pendant la période nécessaire aux fins pour lesquelles elles ont été demandées. »

« Art 45 bis 14.- Les données à caractère personnel qui proviennent d'un autre pays ou d'une organisation internationale ne peuvent être transférées, vers un autre État ou une autre organisation internationale, à moins que l'État ou l'organisation internationale qui a envoyé les données n'ait préalablement accepté ce transfert.

Toutefois, s'il n'est pas possible d'obtenir l'autorisation préalable en temps utile, les données concernées peuvent être transmises, sans l'accord préalable, lorsque ce transfert est nécessaire pour les intérêts fondamentaux de l'État, ou pour empêcher un danger grave et immédiat pour la sécurité publique de l'État concerné ou de celle d'un autre État. L'autorité à l'origine des données à caractère personnel est immédiatement informée.

L'autorité compétente peut, avant le transfert des données à caractère personnel, demander l'avis de l'autorité nationale. »

المادة 7: تلغى أحكام المادتين 10 و 11 من القانون رقم 07-18 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018 والمتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

المادة 8: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر، في الموافق

عبد المجيد تبون

Art .7: Sont abrogées les dispositions des articles 10 et 11 de la loi n° 18-07 du 25 Ramadhan 1439 correspondant au 10 juin 2018 relative à la protection des personnes physiques dans le traitement des données à caractère personnel.

Art .8: La présente loi sera publiée au Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le correspondant au

Abdelmadjid TEBBOUNE

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE LA JUSTICE

**Projet de loi modifiant et complétant la loi n° 18-07 du 25 Ramadhan 1439 correspondant
au 10 juin 2018 relative à la protection des personnes physiques dans le traitement des
données à caractère personnel.**